

Distr.: General  
16 July 2003  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



### الوثائق الرسمية

#### مكتب الجمعية العامة

#### محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الساعة ١١/٠٠

الرئيس: السيد كافان، رئيس الجمعية العامة ..... (الجمهورية التشيكية)

#### المحتويات

تنظيم دورة الجمعية العامة العادية السابعة والخمسين، وإقرار جدول الأعمال، وتوزيع البنود:  
مذكرة من الأمين العام

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

**تنظيم الدورة العادية السابعة والخمسين للجمعية العامة،  
إقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود: مذكرة من  
الأمين العام (A/BUR/57/1)**

الفرع الأول: مقدمة

الفقرات ٣ و ٤ و ٥

١ - قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى الأحكام الواردة في المرفقات الخامس والسادس والسابع والثامن لنظامها الداخلي. وأحاط علما بالفقرتين ٤ و ٥ من مذكرة الأمين العام.

الفرع الثاني: تنظيم الدورة

الفقرتان ٦ و ٧ (مكتب الجمعية)

٢ - أحاط المكتب علما بالمقرر والمقررات المشار إليها في الفقرة ٦ من مذكرة الأمين العام. كما أحاط علما بالفقرة ٧.

الفقرات من ٨ إلى ١٥ (ترشيد العمل)

٣ - أحاط المكتب علما بالفقرات من ٨ إلى ١٣، المتعلقة بالتدابير الرامية إلى تنشيط عمل الجمعية العامة والأمانة العامة والأمم المتحدة وإصلاحه، وقرر لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرتين ١٤ و ١٥ من مذكرة الأمين العام.

الفقرتان ١٧ و ١٨ (تاريخ افتتاح الدورة وتاريخ اختتامها)

٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة ببدء اجتماعاتها في موعد لا يتجاوز الأربعاء ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وبوقفها يوم الاثنين ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

كما قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بالعمل على أن تنهي اللجنة الأولى أعمالها بحلول يوم الجمعة ١ تشرين الثاني/نوفمبر، واللجنة السادسة بحلول يوم الخميس ٧ تشرين

الثاني/نوفمبر، ولجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) بحلول يوم الجمعة ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، واللجنة الثالثة بحلول يوم الجمعة ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، واللجنتان الثانية والخامسة بحلول يوم الجمعة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

٥ - وقرر المكتب كذلك أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى قرارها ٢٨٢/٥٥ المتعلق بتاريخ الاحتفال باليوم الدولي للسلام.

الفقرة ١٩ (ترتيبات الجلوس)

٦ - الرئيس: لفت انتباه المكتب إلى الفقرة ١٩ من مذكرة الأمين العام.

الفقرات من ٢٠ إلى ٢٢ (الجدول الزمني للجلسات)

٧ - أحاط المكتب علما بالفقرة ٢٠ من مذكرة الأمين العام المتعلقة بأوقات انعقاد الجلسات في المقر، وبغية تجنب التأخر في بدء هذه الجلسات، قرر أن يوصي الجمعية العامة بعدم المطالبة بالوفاء بشرط اكتمال النصاب في الجلسات العامة وجلسات اللجان الرئيسية وتذكير الوفود بالأهمية القصوى للتقيد بالمواعيد من أجل ضمان تنظيم الأعمال تنظيمًا فعالًا ودقيقًا وتحقيق وفورات للأمم المتحدة.

٨ - الرئيس: أعرب عن تأييده الشديد للاقتراحات التي قُدمت في جلسات سابقة والتي تقضي بأن يقوم كل وفد بتعيين أحد أعضائه لحضور الجلسات في الموعد المحدد. وبينما سجل بعض التقدم في هذا الشأن، ما زال هناك مجال واسع للتحسين. وعليه، فهو يحث جميع الوفود على التعاون.

الفقرات من ٢٣ إلى ٢٥ (المناقشة العامة)

٩ - قرر المكتب أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى أحكام قرارها ٢٤١/٥١ الذي أدرج في الفقرة ٢٣ من مذكرة الأمين العام.

- ١٠ - الرئيس: قال إن مواعيد المناقشة العامة المذكورة في الفقرة ٢٤ من مذكرة الأمين العام.
- ١١ - قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة لدى افتتاح المناقشة العامة إلى الأحكام الواردة بإيجاز في الفقرة ٢٥ من مذكرة الأمين العام والمتعلقة بالإعراب عن التهاني في قاعة الجمعية العامة.
- الفقرة ٢٦ (انتخاب رئيس الجمعية العامة ونواب الرئيس ورؤساء اللجان الرئيسية وأعضاء مكاتب اللجان الرئيسية)
- ١٢ - قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى المواد ٣٠ و ٣١ و ٩٩ (أ) من نظامها الداخلي بصيغتها المعدلة بموجب قرارها ٥٠٩/٥٦.
- الفقرات من ٢٧ إلى ٣٢ (سير الجلسات ومدة البيانات وتعليل التصويت وحق الرد والنقاط النظامية والبيانات الختامية)
- ١٣ - قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى النظام الداخلي المشار إليه في الفقرة ٢٧ من مذكرة الأمين العام.
- ١٤ - قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرات ٦ و ٧ و ٨ من مقررها ٤٠١/٣٤، المتعلقة بتعليل التصويت والحق في الرد. وقرر أن يوصي الجمعية العامة بالألا يتجاوز الوقت المخصص للنقاط النظامية خمس دقائق.
- ١٥ - كما قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٢٢ من مرفق قرارها ٢٤١/٥١ وإلى الفقرة ٢٣ من تقرير الأمين العام عن تنفيذ ذلك القرار (A/52/855)، التي تنص على أنه بما أن مدة البيانات التي يدلى بها في الجلسات العامة في جميع المناقشات باستثناء المناقشة العامة يبلغ متوسطها ثماني دقائق، فقد تود الجمعية العامة استعراض التوصية التي تدعو إلى تخصيص فترة زمنية لا تتجاوز ١٥ دقيقة، والواردة في الفقرة ٢٢ من مرفق القرار ٢٤١/٥١.
- ١٦ - كما قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ١٧ من مقررها ٤٠١/٣٤، التي تنص على أن الإدلاء ببيانات ختامية يقتصر على رؤساء الهيئات فقط.
- الفقرتان ٣٣ و ٣٤ (محاضر الجلسات)
- ١٧ - أيد المكتب التوصيات الواردة في الفقرتين ٣٣ و ٣٤ من مذكرة الأمين العام، التي تدعو، في جملة أمور، بالمضي في وقف العمل في الدورة السابعة والخمسين. بممارسة استنساخ النص الكامل للبيانات التي يُدلى بها في أي لجنة من اللجان الرئيسية.
- الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧ (القرارات)
- ١٨ - قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٣٢ من مقررها ٤٠١/٣٤ وإلى التوصية ٣ (و) التي قدمها فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، وإلى الفقرة ١ من مرفق قرارها ٤٥/٤٥.
- الفقرات من ٣٨ إلى ٤٦ (الوثائق)
- ١٩ - قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٢٨ من مقررها ٤٠١/٣٤ وبهذا الصدد إلى مرفق مقررها ٤٨٨/٥٥. كما قرر لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٦ من قرارها ٢٦٤/٤٨ وإلى الفقرة ٢ من الفرع الثالث من القرار ٢٤٢/٥٦، التي كررت فيها طلبها إلى الأمين العام أن يكفل توافر الوثائق وفقا لقاعدة الستة أسابيع لكي يتسنى توزيعها باللغات الرسمية الست للجمعية العامة في آن واحد.
- ٢٠ - كما قرر المكتب لفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرة ٥ من قرارها ٢٦٤/٤٨، وإلى الفقرة ٣٢ من مرفق قرارها ٢٤١/٥١ اللتين تناشد فيهما جميع الهيئات أن تكون معتدلة في طلب تقارير جديدة وأن تنظر في دمج التقارير التي تقدمها أو أن تقدمها كل سنتين أو ثلاث سنوات؛ وإلى الفقرة ١٥ من مرفق قرارها ٢٨٥/٥٥ المتعلقة بضرورة اتخاذ

- الدول الأعضاء إجراءات ملموسة لتنفيذ الفقرة ٣٢ من مرفق القرار ٢٤١/٥١ بوسائل عديدة من بينها طلب تقارير أكثر تكاملاً؛ وإلى الفقرة ١٠ من مرفق قرارها ٤٥/٤٥ التي تنص على أنه ينبغي أن تطلب في القرارات ملاحظات من الدول أو تقارير من الأمين العام بقدر ما يكون مرجحاً أن تيسر تنفيذ القرارات أو مواصلة النظر في المسألة، وإلى الفقرة ١٧ من مرفق قرارها ٢٨٥/٥٥ التي تنص على أنه ينبغي للدول الأعضاء وللكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تبذل جهوداً جادة لتقديم ردودها ومدخلاتها استجابة لطلبات المعلومات أو الآراء الواردة وفقاً لقرارات الجمعية العامة في المواعيد المحددة.
- الفقرات من ٤٧ إلى ٥٢ (المسائل المتصلة بالميزانية البرنامجية)
- ٢١ - قرر المكتب أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى الأحكام المشار إليها في الفقرات من ٤٧ إلى ٥١ والفقرة ٥٢ من مذكرة الأمين العام.
- الفقرتان ٥٣ و ٥٤ (الاحتفالات والجلسات التذكارية)
- ٢٢ - أعرب المكتب عن تأييده للاقتراحات الواردة في الفقرتين ٥٣ و ٥٤ من مذكرة الأمين العام والمتعلقة بشكل الاحتفالات والاجتماعات التذكارية وموعدها وبمدة البيانات.
- الفقرتان ٥٥ و ٥٦ (المؤتمرات الخاصة)
- ٢٣ - قرر المكتب أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى التوصيات المشار إليها في الفقرتين ٥٥ و ٥٦ من مذكرة الأمين العام.
- الفرع الثالث: ملاحظات بشأن تنظيم أعمال الجمعية العامة
- الفقرتان ٥٧ و ٥٨
- ٢٤ - قرر المكتب أن يحيط علماً بالفقرة ٥٧. كما قرر أن يوصي الجمعية العامة بتحديد موعد لافتتاح المناقشة العامة وتحديد مدتها.
- الفقرة ٥٩
- ٢٥ - قرر المكتب أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى الملاحظات الواردة في الفقرة ٥٩ من مذكرة الأمين العام والمتعلقة بالاحتفالات والاجتماعات التذكارية.
- الفقرتان ٦٠ و ٦١
- ٢٦ - قرر المكتب أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى الملاحظات الواردة في الفقرتين ٦٠ و ٦١ من مذكرة الأمين العام والمتعلقة بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات.
- الفقرتان ٦٢ و ٦٣
- ٢٧ - قرر المكتب أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى الملاحظات الواردة في الفقرتين ٦٢ و ٦٣ من مذكرة الأمين العام والمتعلقة بتنفيذ المادة ٧٨ من نظامها الداخلي.
- الفرع الرابع: إقرار جدول الأعمال (A/57/150 و 200)
- الفقرتان ٦٤ و ٦٥
- ٢٨ - الرئيس: قرر أن المكتب لن يقوم، وفقاً للمادة ٤٠ من النظام الداخلي، بالنظر في موضوع أي بند إلا بقدر تعلقه بمسألة ما إذا كان سيوصي بإدراج هذا البند في جدول الأعمال.
- الفقرات من ٦٦ إلى ٧٠
- ٢٩ - أحاط المكتب علماً بالفقرة ٦٦ وقرر أن يلفت انتباه الجمعية العامة إلى الفقرات من ٢٣ إلى ٢٦ من مرفق قرارها ٢٤١/٥١. كما قرر أن يحيط علماً بالأحكام المشار إليها في الفقرتين ٦٨ و ٦٩ من مذكرة الأمين العام. وقرر كذلك أن يحيط علماً بمقرر الجمعية العامة ٤٥٥/٥٦ الذي قررت فيه الجمعية العامة أن تدرج البند المعنون "التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي" في جدول الأعمال المؤقت

- للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة وأن تواصل النظر في هذا البند مرة كل سنتين في الدورات الوترية.
- الفقرة ٧١
- ٣٠ - أحاط المكتب علما بالفقرة ٧١ من مذكرة الأمين العام التي لُفت فيها الانتباه إلى مقرر الجمعية العامة ٤٩/٤٢٦، الذي قررت فيه الجمعية العامة عدم منح صفة المراقب في المستقبل إلا إلى الدول أو إلى المنظمات الحكومية الدولية التي تغطي أنشطتها مسائل تم الجمعية العامة.
- ٣١ - الرئيس: أشار إلى أن المقرر ٤٩/٤٢٦ يتسم بالأهمية بالنسبة لمسألة النظر في إدراج البندين ١٦٧ و ١٦٨ في جدول الأعمال.
- الفقرة ٧٢ (إدراج البنود)
- البنود من ١ إلى ٣
- ٣٢ - الرئيس: قال إنه بما أن الجمعية العامة سبق أن تناولت البنود من ١ إلى ٣، فإنه سوف يعتبر أن ما من تعليقات على إدراجها في جدول الأعمال وأنها سوف تستبقى فيه.
- ٣٣ - وقد تقرر ذلك.
- البنود من ٤ إلى ٦
- ٣٤ - الرئيس: قال إنه ينبغي للجمعية العامة وفقا لقرارها ٥٦/٥٠٩ أن تنتخب في دورتها السابعة والخمسين الرئيس ونواب الرئيس للجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة للدورة الثامنة والخمسين. ولاحظ أنه لم يتم بعد انتخاب نواب الرئيس والمقررين الخاصين للجان الرئيسية للدورة السابعة والخمسين. وعليه يعتبر أن المكتب يود أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ٤ إلى ٦ في جدول الأعمال.
- ٣٥ - وقد تقرر ذلك.
- البنود من ٧ إلى ٣٨
- ٣٦ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ٧ إلى ٣٨ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٣٩
- ٣٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٣٩ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البنود من ٤٠ إلى ٤٦
- ٣٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود ٤٠ إلى ٤٦ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٤٧
- ٣٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٤٧ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٤٨
- ٤٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٤٨ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٤٩
- ٤١ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٤٩ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٥٠
- ٤٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٥٠ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٥١
- ٤٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٥١ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

- البند ٥٢ بذلك ترحيبا حارا في مؤتمر قمة الألفية. وعلى الرغم من الصعوبات التي تمت مواجهتها لاحقا، تم الاتفاق على اتخاذ خطوات لتنفيذ البيان المشترك، وبدأت توضع موضع التطبيق، واستؤنفت المحادثات بين الكوريتين الشمالية والجنوبية والاتصالات بينهما في مختلف الميادين. ويشكل إعراب الدول الأعضاء عن تشجيعها لتنفيذ البيان المشترك ودعمها لعملية إعادة توحيد التراب الوطني مساهمة هامة لضمان السلم والأمن، ليس في شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل أيضا في بقية أنحاء العالم. وعليه، اتفقت الكوريتان الشمالية والجنوبية على إدراج هذا البند في جدول الأعمال ووجهتا رسالة بهذا الصدد إلى الأمين العام.
- البند ٥٣ - ٥٤
- ٤٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٥٢ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- ٤٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البندين ٥٣ و ٥٤ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٥٥
- ٤٦ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٥٥ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٥٦
- ٤٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٥٦ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٥٧
- ٤٨ - الرئيس: قال إن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد طلب المشاركة في مناقشة البند ٥٧. والمادة ٤٣ من النظام الداخلي لا تنطبق في هذا المجال. واعتبر أن المكتب يود الموافقة على هذا الطلب.
- ٤٩ - وقد تقرر ذلك.
- ٥٠ - تلبية لدعوة الرئيس، جلس السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) إلى طاولة المكتب.
- ٥١ - السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): ذكر أن انعقاد الاجتماع المشترك بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية في بيونجغ ينغ في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠ واعتماد بيان مشترك قد اتسما بأهمية تاريخية لما لهما من أثر في صون السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيد التراب الوطني على أيدي الشعب الكوري، وأن جميع الدول الأعضاء قد رحبت
- ٥٢ - السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): انسحب.
- ٥٣ - الرئيس: قال إن ممثل جمهورية كوريا قد طلب المشاركة في البند ٥٧. والمادة ٤٣ من النظام الداخلي لا تنطبق في هذا المجال. واعتبر أن المكتب يود الموافقة على هذا الطلب.
- ٥٤ - وقد تقرر ذلك.
- ٥٥ - بناء على طلب الرئيس، جلس السيد هاتشان - هو (جمهورية كوريا) إلى طاولة المكتب.
- ٥٦ - السيد هاتشان - هو (جمهورية كوريا): قال إن وفده يود الإعراب عن موافقته على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب عن أمله في أن تتواصل في المستقبل الاتصالات التي أشار إليها هذا الأخير وفي أن يتم تنفيذ الأحكام الواردة في البيان المشترك.
- ٥٧ - السيد هاتشان - هو (جمهورية كوريا): انسحب.
- ٥٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ٥٧ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

- البنود من ٥٨ إلى ٧٤
- ٥٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ٥٨ إلى ٧٤ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البنود من ٧٥ إلى ٨٤
- ٦٠ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ٧٥ إلى ٨٤ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ٨٥
- ٦١ - السيد كوتسرا (توغو): قال إن وفده، عقب إجراء مشاورات مع وفدي مدغشقر وفرنسا، يود أن يقترح على المكتب أن يوصي الجمعية العامة بتأجيل النظر في البند ١٠٦ المعنون "مسألة الجزر الملغاشية غلوريوز، وخوان دي نوبا، ويوروبا، وباساس دا إنديا" إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، بدون الإخلال بموقف هذين البلدين من المسألة.
- ٦٢ - السيد فينس دو لاغو (البرتغال): قال إن وفده يؤيد الاقتراح الذي تقدم به ممثل توغو.
- ٦٣ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بتأجيل النظر في البند إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت لتلك الدورة.
- البنود من ٨٦ إلى ٩٨
- ٦٤ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ٨٦ إلى ٩٨ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البنود من ٩٩ إلى ١١١
- ٦٥ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ٩٩ إلى ١١١ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البنود من ١١٢ إلى ١٥٣
- ٦٦ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ١١٢ إلى ١٥٣ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البنود من ١٥٤ إلى ١٦٤
- ٦٧ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البنود من ١٥٤ إلى ١٦٤ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ١٦٥
- ٦٨ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٦٥ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ١٦٦
- ٦٩ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٦٦ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ١٦٧
- ٧٠ - السيد وانغ ينغفان (الصين): قال إن وفده يؤيد الطلب المقدم من مصرف التنمية الآسيوي للحصول على مركز المراقب في الجمعية العامة. فالمصرف يقدم مساهمة هامة في تنمية المنطقة الآسيوية، ومنحه مركز المراقب من شأنه تعزيز تعاونه مع الأمم المتحدة.
- ٧١ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٦٧ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.
- البند ١٦٨
- ٧٢ - قرر المكتب أن يوصي الجمعية العامة بإدراج البند ١٦٨ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

البند ١٦٩

الجيدة العديدة التي توفرها تايوان في ذلك المجال أيضا: نظامها السياسي وشكل حكمها الديمقراطي، واحترامها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقدرتها على تهيئة الظروف السياسية المؤاتية للاختراع والابتكار، وقدرتها على الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الدول الشريكة.

٧٧ - وعدم اعتراف الأمم المتحدة بجمهورية الصين في تايوان وإعطائها العضوية الكاملة في المنظمة يمثل شذوذا خطيرا، وقد حان الوقت لتصحيحه. وجمهورية الصين في تايوان هي البلد الوحيد في العالم الذي منع من المشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد مؤخرا وفي غيره من المؤتمرات التي عقدت مؤخرا بشأن الأغذية، والطفل، وتمويل التنمية، وهي مجالات يمكن فيها لغالبية الدول أن تستفيد من تجربتها.

٧٨ - وأضاف أن مبدأ العالمية أساسي بالنسبة لمهمة الأمم المتحدة. ولا يمكن لأي دولة أن تستبعد من نظام الحكم العالمي أو أن تنفادى الخضوع لمعايير معينة من السلوك والممارسة الدوليين. ومنذ سنوات عديدة ظلت حجج منطقية تساق كل سنة لعرض المسألة المشروعة المتعلقة بجمهورية الصين في تايوان على الجمعية العامة، إلا أنه، في كل سنة، استخدمت حجج تقوم على الاعتبارات السياسية وحسب للوقوف أمام ذلك الجهد. وناشد المتكلم توشي البراغمية في الاعتراف بأن شعب تايوان الذي يبلغ تعداده ٢٣ مليونا يمثل جزءا من العالم، وحث على السماح لتلك الدولة بأن تقدم إسهامها المشروع في السلام والأمن والاستقرار والتنمية بشغل المقعد المخصص لها في الأمم المتحدة.

٧٩ - ترك السيد غراي - جونسون (غامبيا) مقعده.

٨٠ - الرئيس: قال إن عددا من مقدمي مشروع القرار من غير الأعضاء طلبوا الاشتراك في مناقشة هذا البند

٧٣ - الرئيس: قال إن إدراج البند ١٦٩، المعنون "مسألة تمثيل جمهورية الصين (تايوان) في الأمم المتحدة"، اقترحه عدد من الدول الأعضاء في الوثيقتين A/57/191 و Add.1. وطلب ممثل غامبيا الفرصة لمخاطبة المكتب بشأن المسألة بموجب المادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٧٤ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غراي - جونسون (غامبيا) مقعدا إلى طاولة المكتب.

٧٥ - السيد غراي - جونسون (غامبيا): تكلم باسم بوركينافاسو، وتشاد، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وسان تومي وبرينسيبي، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، والسنغال، وسوازيلند، وغرينادا، ونيكاراغوا، وطلب إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال. وعملا بالمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، استرعى الانتباه إلى الوثيقتين A/57/191 و Add.1، اللتين تضمنتا مذكرة إيضاحية (المرفق الأول) ومشروع قرار (المرفق الثاني).

٧٦ - وسعت المذكرة الإيضاحية إلى بيان مبررات ضرورة عدم تظاهر العالم بأن كيانا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا - هو جمهورية الصين في تايوان - غير موجود. وقد أسرعت الدول إلى الاعتراف بوجود ذلك الكيان حين خدم ذلك الاعتراف مصالحها: فتاجرت معه، وأبقت على روابط للنقل والاتصالات معه، واستثمرت رؤوس الأموال في اقتصاده، ودخلت في أعمال تجارية مع أسواقه المالية، واستفادت من أنشطته المتقدمة جدا في مجالي البحث والتطوير، واعترفت به رائدا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتعامل العالم بأسره، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع جمهورية الصين في تايوان بوصفها كيانا موجودا في كل المجالات باستثناء مجال واحد، هو المجال السياسي والدبلوماسي. بيد أن العالم بوسعه أن يستفيد من الأشياء



(الصين)، والسيد بريز غوتيرز (غواتيمالا)، والسيدة إليوت (غيانا)، والسيد فلوران (فرنسا)، والسيد لاكانيلو (الغلبين)، والسيدة سيدينيو ريبس (فنزويلا)، والسيد كرسستوفيديس (قبرص)، والسيدة تونغ (كمبوديا)، والسيد ركيخو غوال (كوبا)، والسيد جانغوني - بي (كوت ديفوار)، والسيد العوضي (الكويت)، والسيد بلزان (مالطة)، والسيد العروشي (المغرب)، والسيد غانسوخ (منغوليا)، والسيد غوكول (موريشيوس)، والسيد توماس (موزامبيق)، والسيد سوي (ميانمار)، والسيد تيرون (ناميبيا)، والسيد انديكهيديكيهي (نيجيريا)، والسيد فلوريس (هندوراس)، والسيد براندلر (هنغاريا).

٨٣ - السيد وانغ ينغفان (الصين): قال إن غامبيا وبعض البلدان الأخرى أثارت مرة أخرى ما يسمى بمسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة، بهدف إيجاد دولتين عضوين باسم الصين أو "عضو باسم الصين وعضو باسم تايوان" في المنظمة. وأدان المتكلم بشدة ذلك العمل غير المشروع الذي ينتهك سيادة الصين وسلامتها الإقليمية ويمثل انتهاكا صارخا لأغراض الميثاق ومبادئه. ووفده يعارض بحزم إدراج البند ١٦٩ في جدول أعمال الجمعية العامة.

٨٤ - ومن الحقائق القانونية والموضوعية التي لا جدال فيها أن تايوان كانت جزءا لا يتجزأ من إقليم الصين منذ العصور القديمة. وقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي صدر بأغلبية ساحقة في عام ١٩٧١ حسم نهائيا مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وكان جوهر القرار هو المبدأ المعترف به عالميا والمتمثل في "الصين الواحدة". ولكن، بتشجيع من سلطات تايوان، تقوم غامبيا وقليل من البلدان الأخرى بتشويه القرار والدخول في تحدٍ سافر لذلك المبدأ. وعاجلا أو آجلا ستدرك هذه البلدان أن هذه الأعمال خاطئة وضارة.

وفقا للمادة ٤٣ من النظام الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، يوجد عدد من غير المقدمين من غير الأعضاء طلبوا الاشتراك. ونظرا لعدم وجود اعتراض، فإنه يعتبر أن الأعضاء وافقوا على عدم تطبيق المادة ٤٣ من النظام الداخلي.

٨١ - وقد تقرر ذلك.

٨٢ - بناء على دعوة من الرئيس، شغل مقعدا إلى طاولة المكتب كل من السيد غاتيلوف (الإتحاد الروسي)، والسيد كاباتغلي (الأرجنتين)، والسيد فرهدي (أفغانستان)، والسيد ودودو (إندونيسيا)، والسيد مُلا حسيني (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد بوففا (باراغواي)، والسيد سيلاس (بالاو)، والسيد سانتياغو (البرازيل)، والسيدة كوي - فلسون (بليز)، والسيدة مورغان - موس (بنما)، والسيد كافاندو (بوركينافاسو)، والسيد تاهوغا (بوروندي)، والسيدة كورنيلوك (بيلاروس)، والسيد لاوتوغيلونجي (تشاد)، والسيد كبتسرا (توغو)، والسيد سوباوغا (توفالو)، والسيد جينو (جزر سليمان)، والسيد كاييلي (جزر مارشال)، والسيد يحيي (الجمهورية العربية الليبية)، والسيد فيليكس (الجمهورية الدومينيكية)، والسيد النقري (الجمهورية العربية السورية)، والسيد إليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والسيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، والسيد فيكساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، والسيد يحيي (جيبوتي)، والسيد غريغوار (دومينيكا)، والسيد فيريرا (سان تومي وبرينسيبي)، والسيدة فيراري (سانت فنسنت وجزر غرينادين)، والسيد رتشارد (سانت كيتس ونيفيس)، والسيدة جوزيف (سانت لوسيا)، والسيد ماهندران (سري لانكا)، والسيد ميلينديز - باراهونا (السلفادور)، والسيد فال (السنغال)، والسيد مامبا (سوازيلند)، والسيد عروة (السودان)، والسيد ديفيس (سيراليون)، والسيد أكونيا (شيلي)، والسيد وانغ ينغفان

- ٨٥ - والحكومة الصينية دعت دائما إلى إعادة توحيد البلد سلميا عن طريق الحوار بين الطرفين على جانبي مضيق تايوان على أساس المساواة ووفقا لمبدأ "الصين الواحدة". بيد أن سلطات تايوان، وهي تتمسك بعناد بموقفها بشأن استقلال تايوان، قد أعلنت على الملأ أن وضع تايوان في المستقبل سيتقرر بموجب استفتاء. والاقتراح المقدم من غامبيا سيؤدي فقط إلى صب الزيت على نار الانفصالية وتقويض إعادة توحيد الصين.
- ٨٦ - ومقدمو المقترحات المماثلة في السنوات الأخيرة كثيرا ما أشاروا إلى إنجازات تايوان المزعومة في مجالات الديمقراطية والحرية والاقتصاد. بيد أن هذه المقولات لا مكان لها في استعراض المسائل الإجرائية المعروضة على الجمعية العامة، وهي ليست سوى محاولة من سلطات تايوان لاستخدام المكتب منتدى للقيام بأنشطة انفصالية.
- ٨٧ - ونحن أردنا أن نعرب عن تقدير وفدنا للعدد الكبير من أعضاء المكتب الذين وقفوا في صف العدالة بمعارضتهم لإدراج ذلك البند في جدول الأعمال.
- ٨٨ - السيد **فرييرا** (سان تومي وبرينسيبي): قال إن جمهورية الصين في تايوان دولة مستقلة ذات سيادة. وشعبها الذي يبلغ تعدادده ٢٣ مليون نسمة - وهو ما يفوق عدد سكان ٦٩ في المائة من جميع الدول الأعضاء - لا تحكمه جمهورية الصين الشعبية، ولم يسبق لها أن حكمته على الإطلاق. ولم يمثل أحد شعب تايوان عدا الحكومة التي انتخبها بإرادته. وهذه حقائق لا يمكن إنكارها بدون الإخلال بمبادئ الميثاق وروحه وتشويه تاريخ المنظمة، حيث إن جمهورية الصين ليست من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة وحسب وإنما هي إحدى الدول الأربع التي اجتمعت في ديمبارتون أوكس للتخطيط لذلك. وفي عام ١٩٧١ عندما اتخذت الجمعية العامة القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي قضى
- ٨٩ - إن شعب تايوان يؤيد تأييدا غامرا ديمقراطيته المزدهرة ويتمتع بفوائد اقتصاده القوي. وتعطي جمهورية الصين يوميا الدليل على التزامها الجيد بمواطنتها في المجتمع الدولي عن طريق الروابط الدبلوماسية والتجارية التي تقيمها مع غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وعضويتها في منظمة التجارة العالمية. علاوة على ذلك، توفر المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تايوان عوناً إنسانياً ومساعدة تعليمية وتقنية في جميع أرجاء العالم.
- ٩٠ - السيد **كاباغلي** (الأرجنتين): قال إن القرار الذي اعتمد قبل ما يربو على ثلاثة عقود خلت قد أعاد لجمهورية الصين الشعبية حقوقها المشروعة في أن تمثل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن. واعترفت الأرجنتين بهذه الحكومة بوصفها الحكومة الشرعية الوحيدة للصين. وإن طلب إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال من شأنه أن يقوض مبدأ السلامة الإقليمية على نحو ما يكرسه الميثاق. والأرجنتين تؤيد تأييدا راسخا هذا الحكم القانوني الجوهري، وعليه لا تؤيد إدراج هذا البند.
- ٩١ - السيد **فيليكس** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن وفده يؤيد طلب إدراج مسألة جمهورية الصين في تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة. ولا يمكن لمنظمة عالمية أن تمضي في ممارسة الاستبعاد إذ أن عليها واجب تطبيق مبدأ العالمية الوارد في الميثاق والذي يتيح لجميع الدول المحبة للسلام، بما فيها تايوان، الانضمام إلى عضوية المنظمة. ويشكل تمهيش تايوان في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١ دليلا على أن الصراع بين دولتي الصين لم يحل بعد، بل إن هذا الإجراء أدى بالأحرى إلى إطالة أمده.

منظمة سبقها الزمن ما لم تواكب هذه التغييرات. وينبغي تركيز النقاش الذي يتناول تمثيل جمهورية الصين على إمكانية إجراء حوار والتوصل إلى حل سلمي لهذه المسألة.

٩٧ - السيد ماهندران (سري لانكا): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ينص بصورة لا لبس فيها على أن جمهورية الصين الشعبية تحتل المقعد الشرعي الوحيد المخصص للصين في الأمم المتحدة. ولم يكن الوضع الذي كان سائداً قبل عام ١٩٧١ مهماً إلا من الناحية التاريخية؛ وفي الوسع إدراك الأسباب التي أفضت إلى نشوء مصاعب، غير أنه لا بد من أن تبقى سلطة الجمعية العامة أهم من أي شيء آخر. وعليه يحث وفده على عدم إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

٩٨ - السيد ويدودو (إندونيسيا): قال إن المنطلق الذي استند إليه قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ما زال قائماً: فجمهورية الصين الشعبية هي الدولة الوحيدة التي يمكن اعتبارها ممثلة شرعية لشعب الصين. وإن إدراج هذا البند في جدول الأعمال يعني أن هناك مشكلة في الوقت الذي لا توجد فيه أي مشكلة.

٩٩ - السيد بوفافا (باراغواي): ذكر بأن وفده بعث برسالة إلى الأمين العام ترد في الوثيقة A/57/378 يشير فيها إلى إحراز جمهورية الصين في تايوان تقدماً كبيراً في جميع المجالات. وأعرب عن أمله في أن يتمكن الطرفان، عن طريق الحوار، من تسوية خلافتهما بطريقة سلمية وفي إطار معايير القانون الدولي. غير أنه ينبغي للجمعية العامة في غضون ذلك أن تدرج هذا البند في جدول أعمال دورتها الراهنة نظراً لأن جمهورية الصين في تايوان أوفت بالمتطلبات المحددة في ميثاق الأمم المتحدة. وذكر أن وفده أيد قبول انضمام جمهورية الصين الشعبية وجمهورية الصين في تايوان إلى منظمة التجارة العالمية.

٩٢ - السيد عروة (السودان): قال إن المحاولات السنوية التي تجرى لإدراج مسألة تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة تثبت أن قرارات الجمعية العامة لا تحظى بالاحترام. وما زالت حكومته على موقفها بأن هناك دولة صين واحدة تشكل تايوان جزءاً لا يتجزأ منها.

٩٣ - السيد لاورنيو لينودجي (تشاد): قال إن القيام بمناقشة مسألة تمثيل تايوان مناقشة دورية منذ عام ١٩٧١ يشكل دلالة على أن ثمة ظلماً شديداً يلحق بشعب جمهورية الصين في تايوان. وعلى حد فهم وفده، فإن إعادة قبول هذا البلد كعضو لا يستتبع ولا بأي شكل من الأشكال أنه ينبغي استبعاد دولة أخرى. وأعرب عن أمله في أن يتم التوصل إلى توافق في الآراء يؤدي إلى إدراج هذا البند في جدول الأعمال وإلى تيسير إقامة حوار صريح وصادق بين الطرفين على أساس من الاحترام المشترك.

٩٤ - السيد ميبا (سوازيلند): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا ويؤيد هدف العالمية. فمنذ عام ١٩١٢ وجمهورية الصين في تايوان دولة ذات سيادة؛ ولديها مؤسسات ديمقراطية واقتصاد قوي. ويشوب قرار ١٩٧١ شائبة ألا وهي أنه لم يبت إلا مسألة تمثيل تايوان في منظمة الأمم المتحدة وليس وضعها القانوني.

٩٥ - السيدة إليوت (غيانا): قالت إن وفدها يعارض إدراج هذا البند في جدول الأعمال. وأكدت أن تايوان تشكل جزءاً لا يتجزأ من الصين وأن أي نظر في هذه المسألة ينبغي أن يعتبر تحدياً لسلطة الجمعية العامة.

٩٦ - السيد ريتشارد (سانت كيتس ونيفيس): قال إن المناقشة الجارية حالياً تتعلق بالاستبعاد في حين أن هدف الأمم المتحدة هو شمل الجميع. ومنذ انتهاء الحرب الباردة انضم العديد من الدول إلى المنظمة و بقيت تايوان على هامش. وتغير العالم منذ عام ١٩٧١ وستصبح الأمم المتحدة

العالمية أن يتوسطوا من أجل التوصل إلى تسوية بين الطرفين وبالتالي إحلال السلام بينهما وفي المنطقة وفي العالم. وإن اقتصاد جمهورية الصين في تايوان يحتل المرتبة السابعة عشرة في قائمة أهم الاقتصادات في العالم وتشكل تايوان، بعد معاناتها من ماضٍ سادته الاضطرابات، أحد البلدان القليلة في آسيا التي تتمتع بنظام ديمقراطي. وعلى المجتمع الدولي أن يكف عن معاملتها معاملة اليتيم.

١٠٤ - السيد أكونيا (شيلي): قال إن مسألة تمثيل الصين قد حلت بشكل نهائي ومنصف في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦)؛ إن ممثل جمهورية الصين الشعبية هو الممثل الشرعي الوحيد لهذا البلد. وعليه فإن وفده يعارض إدراج البند المذكور في جدول الأعمال.

١٠٥ - السيد العوضي (الكويت): قال إنه يتبين بوضوح من قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) أن جمهورية الصين الشعبية هي البلد الوحيد الذي يمثل الصين. وإن محاولة إعادة بحث المسألة يرقى بالفعل إلى مستوى التدخل في شؤون الصين الداخلية. وعليه فإن وفده ضد إدراج هذا البند التكميلي.

١٠٦ - السيدة مورغان - موسى (بنما): قالت إن وفدها يؤيد الاقتراح الوارد في الوثيقة A/57/191 و Add.1، وذلك على النحو الذي أشار إليه في رسالته إلى الأمين العام الواردة في الوثيقة A/57/374. وإن مسألة تمثيل الشعب الصيني مسألة داخلية حساسة ينبغي حلها عن طريق الحوار. واعتبرت أن الأمم المتحدة تشكل أفضل منتدى لإجراء مثل هذا الحوار.

١٠٧ - السيد سوي (ميانمار): أعرب عن انزعاجه من إثارة هذه المسألة من جديد. وأضاف أن الطابع العالمي للأمم المتحدة لا ينطبق في هذه الحالة، لأن تايوان تشكل جزءاً لا يتجزأ من الصين ولأن الأمم المتحدة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة. وعلاوة على ذلك، فإن قرار الجمعية

١٠٠ - السيد جون يونغ ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين التي تشكل تايوان جزءاً لا يتجزأ منها. وهذه المسألة سويت مرة وإلى الأبد بموجب قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). والسعي إلى أن يكون لتايوان ممثلون مستقلون يتنافى مع روح هذا القرار ومع إرادة الشعب الصيني الذي يتوق إلى وجود صين واحدة. وأكد أنه لا ينبغي إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

١٠١ - السيد نتاهوغا (بوروندي): قال إن وفده، إذ لم ينفك يؤيد منذ عهد بعيد سياسة "الصين الواحدة" وسيادة قرارات الجمعية العامة، يعتقد أن ما من شيء يمكن أن يرر الخروج عن روح قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وأن الأوان حقاً للعمل على إغلاق هذه المسألة بدلاً من العودة إليها في كل دورة من دورات الجمعية العامة. ولا ينبغي إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

١٠٢ - السيدة جوزيف (سانت لوسيا): قالت إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) منح جمهورية الصين الشعبية الحق الشرعي في أن يكون لها ممثلون في الأمم المتحدة. وعليه يأمل وفدها في أن يقوم الطرفان، في سبيل تحقيق الرخاء والأمن، بإعادة اكتشاف أواصر الأخوة، في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي لاتباع سياسة "صين واحدة" بدلاً من تأجيج شعور العداة الذي تتصف به العلاقات الموجودة حالياً بين الطرفين. ولا ينبغي إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

١٠٣ - السيدة فزاري (سانت فينسنت وجزر غرينادين): قالت إن البلدان التي تؤيد الفكرة المجردة القائلة بوجود صين واحدة ما زالت تكبت طموحات شعب جمهورية الصين في تايوان الذي يسعى منذ سنوات عديدة لأن يكون له ممثلون في الأمم المتحدة. وينبغي للاعبين الأساسيين في الساحة

توحيد البلد سلميا عن طريق الحوار وذلك على أساس مبدأ "الصين الواحدة". وإن إدراج البند المقترح في جدول الأعمال يمكن أن يضعف قضية إعادة توحيد الصين البلد إضعافا خطيرا وأن يهدد الأمن والسلم الدوليين.

١١١ - السيد ميلينديز - باراهونا (السلفادور): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا. وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد اتسع نطاقه مؤخرا، ما زال شعب جمهورية الصين في تايوان محروما من حق ممارسة سيادته. وإن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) لم يحل مسألة تمثيله التي ينبغي أن يعاد النظر فيها في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعليه يستحق هذا البند أن يدرج في جدول الأعمال.

١١٢ - السيد فال (السنغال): قال إن جمهورية الصين في تايوان واقعة منذ فترة طويلة ضحية للنبت من المجتمع. وأن الأوان للأمم المتحدة أن ترفع هذا الظلم عن هذا البلد، الذي تنسجم أنشطته تماما مع تطلعات المنظمة. واتضح من انضمام جمهورية الصين في تايوان إلى منظمة التجارة العالمية أن لدى هذا البلد القدرة على تأدية دور رئيسي في الساحة العالمية. وإن شعبها الذي أظهر أنه شعب يتسم بالحيوية ويعقل تجاري وبالكرم، ينبغي أن يمنح فرصة الوفاء بواجباته الاقتصادية والإنسانية من خلال إعادة حقوقه المشروعة إليه.

١١٣ - السيد كابيل (جزر مارشال): قال إنه ما من سبب منطقي في هذا الوقت الذي يستطيع فيه كل بلد في هذا العالم من المشاركة في الأمم المتحدة يبرر استبعاد دولة ذات سيادة تشكل عضواً في المجتمع الدولي وديمقراطية بجميع مواصفات الديمقراطية تضم ٢٣ مليون نسمة مستعدين لتأدية دورهم التي تعتبر حقاً لهم. وإن استبعادهم يشكل انتهاكاً لمبدأ عالمية الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الأمم المتحدة نظراً لكونها تدافع عن السلام، مسؤولة عن تطوير

العام ٢٧٥٨ (د - ٢٦) يقر بأن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للصين. والمصالحة بين الطرفين مسألة داخلية يعود إلى الصينيين أنفسهم أمر تقريرها. وسيعارض وفده إدراج هذا البند.

١٠٨ - السيد فرهادي (أفغانستان): أعرب عن معارضته إدراج هذا البند في جدول الأعمال. وأضاف أن من الواضح من قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦) أنه ليس هناك إلا صين واحدة. وقد اقترحت جمهورية الصين الشعبية إعادة توحيد تايوان بطريقة سلمية مع البلد الأم وذلك عن طريق الحوار، وينبغي للمجتمع الدولي مساعدة الطرفين على تسوية هذه المسألة، فيتجنب بذلك إجراء مناقشة أخرى عديمة الفائدة في الدورة الثامنة والخمسين.

١٠٩ - السيد سيلاس (بالاو): قال إنه ينبغي أن تسوى مرة وإلى الأبد مسألة تمثيل شعب جمهورية الصين في تايوان الذي يستوفي جميع الشروط التي يقتضيها ميثاق الأمم المتحدة. ولا يوجد أي أساس قانوني لاستبعاده من الأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، تواجه المجتمع الدولي مسائل أكثر خطورة، مثل الإرهاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والفقر، التي لا بد لمعالجتها من توافر الوحدة والتعاون. وفي وسع جمهورية الصين في تايوان أن تقدم مساهمات كثيرة في هذا المجال وينبغي دعوتها للانضمام إلى المنظمة. وعليه فإن وفده يؤيد إدراج هذا البند التكميلي الذي ينبغي أن يعقبه قرار إيجابي بشأن المسألة بحيث تتمكن الأمم المتحدة من السير قدماً في درب معالجة المسائل التي تؤثر في العالم برمته.

١١٠ - السيد كوتسرا (توغو): قال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد سويت مرة وإلى الأبد في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). وإن مسألة تايوان هي مسألة داخلية ينبغي أن يبت فيها الشعب الصيني. ويشيد وفده بالحكومة الصينية على موقفها القائل بأنه لا بد من إعادة

الداخلية. ويعارض وفده إدراج هذا البند في جدول الأعمال.

١١٨ - السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي): قال إن وفده تقيد باستمرار بالمبدأ القائل إن السيادة والسلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية مرسخان بشكل كامل في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي اعترف بأن هذه الحكومة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. وليست هناك حاجة إلى إعادة النظر في المسألة، وعليه ينبغي عدم إدراج البند المقترح في جدول الأعمال.

١١٩ - السيد فيكساي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): كرر تأكيد رأي وفده بأنه ليس هناك إلا صين واحدة تمثلها جمهورية الصين الشعبية؛ وتشكل تايوان جزءاً لا يتجزأ من الصين. وهذا الموقف واضح للغاية في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) وينبغي عدم الرجوع إلى هذه المسألة.

١٢٠ - السيدة كورنيليوك (بيلاروس): قررت تأكيد دعم وفدها لسيادة جمهورية الصين الشعبية وسلامتها الإقليمية. وإن أي محاولة لإنشاء دولتين للصين أو دولة للصين ودولة لتايوان أمر غير مقبول. والجمهورية الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني وينبغي عدم وضع البند المقترح في جدول الأعمال.

١٢١ - السيدة كوي - فيلسون (بليز): قالت إن احترام مبدأ السيادة ينبغي ألا يفترض التجاهل الأعمى لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلى الرغم من أن لجمهورية الصين في تايوان حكومة منتخبة ديمقراطياً، ولديها علاقة دبلوماسية مع ٢١ دولة، وتعمل بصورة نشطة في مجال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، لا تزال الأمم المتحدة تتجاهل إنجازاتها. وقد حان الوقت لوضع حد لهذا الظلم.

١٢٢ - السيد سوبواغا (توفالو): قال إنه يرغب في أن ينضم إلى البيان الذي أدلى به ممثل غامبيا. فالمبدأ الذي تم

العلاقات بين الطرفين عن طريق توفير امتدى للتقريب بينهما.

١١٤ - السيد بالزان (مالطة): أعرب مجدداً عن وجهة نظر وفده بأن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) يشكل انعكاساً واضحاً وشاملاً لقرار الجمعية العامة بهذا الشأن. وإدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية لن يساعد على التوصل إلى حل ودي لهذه الحالة بل قد يتسبب في تفاقمها.

١١٥ - السيد ريكيخوغوال (كوبا): قال إن الغالبية العظمى من الدول ما زالت ترفض سنوياً منذ عام ١٩٩٣ الاقتراح الداعي إلى النظر في مسألة جمهورية الصين في تايوان، في حين أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) يقدم أسباباً وجيهة وقاطعة على المستويين السياسي والقانوني لاعتبار جمهورية الصين الشعبية الممثل الشرعي الوحيد للصين. ومن جهة أخرى، فقد طردت جمهورية الصين في تايوان في عام ١٩٧١ من منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها.

١١٦ - السيدة سيدينيو ريبس (فتروبيلا): قالت إنه لا ينبغي إدراج هذا البند في جدول الأعمال وذلك وفقاً لمبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وقالت إن حكومتها التي تربطها بجمهورية الصين الشعبية علاقات ممتازة ودرجة عالية من التعاون، لم تنفك أبداً تعتبر أن هذا البلد هو الممثل الوحيد للشعب الصيني.

١١٧ - السيد يحيى (الجمهورية العربية الليبية): قال إن مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة قد سويت في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي ساعد وفده على صياغته. وجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الصيني. وإن قبول جمهورية الصين في تايوان عضواً في الأمم المتحدة يشكل تدخلاً في شؤون الصين

يستطيع شعبها أن يشارك في المسؤوليات التي تقع على عاتق المنظمة. وإن سيادة تايوان التي تحاها قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) أصبحت حقيقة سياسية ملموسة. ويسعى وفده إلى إيجاد حل عادل ومنصف لموضوع استبعاد تايوان، وهو أمر لم يعد شعب تايوان يتحملة، لا سيما في ظروف العولمة السائدة في الوقت الراهن.

١٢٨ - السيد غانسوخ (منغوليا): قال إنه لا يجد أي سبب يرغم على إدراج البند التكميلي، فمن المعروف جيدا أن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) حل مشكلة تمثيل الشعب الصيني والحكومة الصينية. وإن إدراج البند يتنافى من حيث المبدأ مع القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٧١.

١٢٩ - السيد جينو (حزر سليمان): قال إن الدول الأعضاء تدرك بصورة تامة الملائسات التي تحيط بطلب تايوان الانضمام إلى الأمم المتحدة: فليست هناك حواجز قانونية والعقبات هي عقبات سياسية فقط. وإن مصرف التنمية الآسيوي، والجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية استجابت كلها بصورة إيجابية إلى استعداد تايوان لتحمل التزاماتها الدولية. وإن تايوان من الناحية العملية بلد ذو سيادة لديه نظمه السياسية والقانونية، ويخضع لحكومة منتخبة ديمقراطيا. وأراضي تايوان محددة، ويزيد عدد سكانها على ٢٣ مليون نسمة. وإن جمهورية الصين في تايوان، وجمهورية الصين الشعبية بلدان مختلفان تماما؛ ولا يسيطر أحدهما على الآخر. ولا يتناول قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) إلا مسألة عضوية جمهورية الصين الشعبية في الأمم المتحدة؛ ولا يعالج مسألة السيادة على أي قطعة أرض مستقلة يقيم فيها شعب من أصل صيني. وعليه فإنه يؤيد اقتراح إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

١٣٠ - السيد العروشي (المغرب): قال إن اعتراض وفده على إدراج البند في جدول الأعمال ينسجم مع سياسته

موجهه الترحيب بسويسرا في الأمم المتحدة ينبغي أن يستعمل كأساس لقبول جمهورية الصين في تايوان؛ وينبغي ألا يكون التاريخ والمواقف المتحجرة بخصوص مسألة السيادة عقبة أمام الدول الأعضاء، وقد حان الوقت لمعالجة هذه المسألة بصورة واقعية، ويمكن أن يتم ذلك بدون إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

١٢٣ - السيد خريستوفيدس (قبرص): قال إن وفده لا يؤيد إدراج البند المقترح في جدول الأعمال لأن حكومته ملتزمة التزاما راسخا بمبادئ السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول، وبسياسة وجود دولة واحدة للصين. وقد تم حل المشكلة في قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦).

١٢٤ - السيد نديجيديجي (نيجيريا): قال إن مسألة تمثيل جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة هو بمثابة الاعتراف بما دولة ذات سيادة. ويجب على الطرفين حل المسألة سياسيا ودبلوماسيا وسلميا، ويتعين عليهما الاسترشاد بالميثاق وبقواعد القانون والسلوك المتحضرين. وعليه فإنه لا يستطيع أن يؤيد إدراج هذا البند.

١٢٥ - السيد توماس (موزامبيق): كرر تأكيد دعم وفده لسياسة وجود دولة واحدة للصين. وتايوان جزء من الصين، وحكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية التي تمثل كل الصين. وقد حل القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) مشكلة تمثيل الصين في الأمم المتحدة حلا نهائيا. وعليه فإن حكومته لا تستطيع أن تؤيد إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

١٢٦ - السيد سانتياغو (البرازيل): قال إن القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) حل بصورة نهائية مسألة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وعليه فإن وفده يرفض إدراج البند المقترح.

١٢٧ - السيد كافاندو (بوركينافاسو): قال إن حكومته، التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين في تايوان تؤيد تأييدا قويا عودة هذا البلد إلى الأمم المتحدة بحيث

للصين وإن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة والممثل الشرعي الوحيد للصين. وأعاد تأكيد التزام حكومته بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) الذي حل المشكلة حلاً نهائياً. وتايوان غير مؤهلة للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها المتخصصة، تحت أي اسم مهما كان. وعليه فإن وفده يعترض على إدراج البند المقترح.

١٣٦ - السيدة ثونغغ (كمبوديا): قالت إن حكومتها لا تعترف إلا بدولة واحدة للصين؛ وإن مسألة تايوان مسألة داخلية ينبغي أن يحلها شعب هذا البلد وينبغي ألا تعرض على الهيئة العالمية. وباعتماد القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) بأغلبية ساحقة أعادت الجمعية العامة تأكيد مبدأ وجود دولة واحدة للصين وحلت مشكلة تمثيل الصين في الأمم المتحدة. وبناء عليه فإن وفدها يرفض إدراج البند في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

١٣٧ - السيد لاكانيلو (الفلبين): قال إن هناك أسباباً قانونية وسياسية هامة تتطلب رفض الاقتراح. فالأمم المتحدة مؤلفة من دول ذات سيادة تمثلها حكومات مؤلفة حسب الأصول المرعية. وإن وفده يؤيد سياسات وجود دولة واحدة للصين ويعترف بقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦). بممثلي جمهورية الصين الشعبية بوصفهم الممثلين القانونيين الوحيدين للصين في الأمم المتحدة. وعليه فإن إدراج البند يتعارض مع القرار الواضح الذي اتخذته الجمعية العامة.

١٣٨ - السيد يحيى (جيبوتي): قال إن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) حل بصورة نهائية المشكلة: فليست هناك إلا دولة واحدة للصين، وجمهورية الصين الشعبية هي الممثل الوحيد للصين. وعليه فإنه يعترض على إدراج البند الذي يتدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية الصين الشعبية.

العامة المتعلقة باحترام الميثاق والقانون الدولي والسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية للدول.

١٣١ - السيد فلورس (هندوراس): قال إن الأمم المتحدة محفل عالمي، لكل بلد، بما في ذلك جمهورية الصين في تايوان، الحق في المشاركة فيه. وهو يحث اللجنة على التوصية بإدراج البند في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة.

١٣٢ - السيد غريغوار (دومينيكا): قال إن وفده ينضم إلى تلك الوفود التي اقترحت إدراج البند. وقد اكتسب ٢٣ مليون مواطن من جمهورية الصين في تايوان الحق في المشاركة في أعمال الأمم المتحدة ووكالاتها والحق في ألا يعاملوا معاملة تختلف عن مواطني أي بلد آخر في الشؤون الدولية. ومنذ نهاية الحرب الباردة، اكتسب مجداً مبدأ العالمية صفة ملحّة، لا سيما في ضوء قبول سويسرا وتيمور ليشتي في المنظمة. وهو يحث بشدة على إدراج البند في جدول الأعمال.

١٣٣ - السيد النقري (الجمهورية العربية السورية): قال إن أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء اعترضت خلال السنوات التسع الماضية على إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة. وقد حل القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦) مشكلة قبول جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة، وإن أي محاولة لإنشاء دولتين للصين ينتهك السلامة الإقليمية لجمهورية الصين الشعبية، وهي الممثل الوحيد للشعب الصيني. وعليه فإنه لا يستطيع أن يؤيد الاقتراح.

١٣٤ - السيد فلوران (فرنسا): قال إن وفده ما زال يعتقد أنه ينبغي تركيز الاهتمام على تعزيز الحوار السلمي بين الطرفين الواقعيين على كل جانب من مضيق تايوان.

١٣٥ - السيد غوكول (موريشيوس): قال إن وفده يؤيد تأييداً لا لبس فيه الرأي القائل بأنه لا يوجد إلا دولة واحدة



الوحيد للصين. وعليه فإن الأمم المتحدة ينبغي أن تلتزم بمعايير العلاقات الدولية، بما في ذلك مبدأ السيادة وعدم التدخل، وبالقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة، وينبغي أن تعترض اعتراضاً شديداً على الجهود التي تبذلها تايوان للمشاركة في أي منظمة تتألف من دول أعضاء فقط.

١٤٣ - السيد بريس غوتيريز (غواتيمالا): قال إن حكومته، التي تحتفظ بعلاقات دبلوماسية وتجارية وثقافية كاملة مع جمهورية الصين الشعبية في تايوان، تعرب عن قلقها من أن أماني سكان تايوان لم تلب وعليه فإنه يرحب بقبول تايوان في منظمة التجارة العالمية. غير أن حكومته، في رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ (S/1997/23) أكد لمجلس الأمن أنه يحترم مضمون قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) ولم يكن لديه أي نية للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، ويؤيد تأييداً كاملاً التسوية السلمية للمنازعات. وهو على ثقة بأنه يمكن العثور على حل مرضٍ للخلافات بين جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية.

١٤٤ - السيد براندلير (هنغاريا): قال إن سياسات بلده لم تتغير. وقد أيد بلده باستمرار مبدأ وجود دولة واحدة للصين ويعترض على إدراج البند المقترح.

١٤٥ - السيد ثيرون (ناميبيا): قال إنه يعترض على إدراج البند. فليست هناك إلا دولة واحدة للصين وتايوان جزء لا يتجزأ منها، وإن جمهورية الصين الشعبية هي الممثل الشرعي الوحيد لكل الصين، وهذا موقف أيده الجمعية العامة في قرارها ٢٧٥٨ (د-٢٦).

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.

١٣٩ - السيد دجانغوني - بي (كوت ديفوار): قال إن لدى وفدي علاقات دبلوماسية ودية مع جمهورية الصين الشعبية لمدة تزيد على عشرين سنة. وعليه ليست هناك إلا دولة واحدة للصين، ولا يستطيع إلا الشعب الصيني أن يحل مشاكله الداخلية. وقد تم حل المسألة القانونية باعتماد القرار ٢٧٥٨ (د-٢٦)؛ ولغرض المحافظة على مصداقية المنظمة ينبغي احترام هذا القرار. لقد انفار جدار برلين، وينتظر حل المشاكل شبه الجزيرة الكورية، وتشكل في الآونة الأخيرة الاتحاد الأفريقي؛ وفي سياق هذه التغييرات، يعترض وفده على إدراج البند في جدول الأعمال.

١٤٠ - السيد إيليكسا (جمهورية الكونغو الديمقراطية): أعاد تأكيد موقف بلده ومفاده أن قرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د-٢٦) أعاد بصورة نهائية الحقوق الشرعية إلى جمهورية الصين الشعبية. فليست هناك إلا دولة واحدة للصين، وييجن هي عاصمتها وتمتع بسيادة على جميع أراضي الصين، وتايوان جزء لا يتجزأ منها. وعليه فإنه يرفض الاقتراح.

١٤١ - السيد مولاً حُسيني (جمهورية إيران الإسلامية): أشار إلى أن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتألف من دول ذات سيادة. وأن ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم الممثلون الشرعيون الوحيدون للصين في الأمم المتحدة. ويؤيد وفده سياسة وجود دولة واحدة للصين والقضية النبيلة المتمثلة في إعادة الوحدة الوطنية؛ وعليه فإنه يعترض على إدراج البند ١٦٩ في جدول الأعمال.

١٤٢ - السيد ديفيس (سيراليون): قال إن وفده يعترض اعتراضاً شديداً على أي جهود تبذل لتقسيم الصين، ويؤيد مبدأ وجود دولة واحدة للصين ويشجع الجهود المبذولة لتحقيق الوحدة الوطنية. وقد مضى وقت طويل على قبول المجتمع الدولي لجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل